وكذا افعل الرفيق ويجوز جر فاعلها بالباء ومنه صيغتا التعجب ما افعل وافعل قال الكوفية
وافعل وبعضهم وافعل وزعم الفراء الالحا اسما وابن الانبارى انثانية وجوز هشام المضارع
من ما افعل وينصب المتعجب منه بعدما افعل مفعولا والاصح ان ما مبتدأ وانها نكرة تامة
وقيل موصوفة وقيل استفهامية وقيل موصولة ويجر بعد افعل بباء زائدة لازمة وقيل يجوز
حذفها مع أن وأنْ والاصح انه خبر فمحل المجرور رفع فاعلا وقيل امر فاعله ضمير المصدر وقيل
المخاطب ويحذف لدليل ومع افعل خلف وقيل بل يحذف الجار فيستتر ولا
يكون الا مختصا ومنع الفراء ال العهدية ومنع الاخفش ايا الموصولية بالصلة ولا يفصل
الا بظرف ومجرور وثالثها قبيح وجوزه الجرمي وهشام بالحال وجوزه ابن كيسان بالنداء
وابن كيسان بلولا ولا يتقدم معمول على العامل ولا اما ولا يفصل بينهما بغير كان والاكثر على الماضي
المتصل بالحال وقيل الحال وقيل الثلاثة ويجر ما يتعلق بهما من كان فاعلا بالى والا فان افهم
علما او جهلا فبالباء والا فان تعدى بحرف فيه والا فباللام ويقتصر على السماع في كسى
وظن او يستغنى بجر الاول خلافا للكوفية مسئلة من مفهم التعجب سبحان الله لله دره
حسبك به رجلا ما لك من ليل انك من رجل ما انت جارة واها له يا حيا
وكيف ومن وما وأي في الاستفهام المصدر يعمل كفعله ان كان مفردا مكبرا
غير محدود وكذا اذا هو اعمل الاصح وثالثها يعمل في المجرور فقط وجوزه قوم في الجمع المكسر ويقدر
بأن قيل او ما المصدرية دائما وقيل في غالبا ومن ثم لم يتقدم معموله عليه خلافا لابن السراج
في المفعول ولا يفصل من معموله بتابع او غيره ولا يتقيد عمله بزمان خلافا لابن ابي العافية في الماضي
ولا يحذف باقيا معموله في الاصح واعماله مضافا اكثر ثم منونا وانكره الكوفية ثم معرفا
بال وانكره كثيرون وثالثها قبيح ورابعها ان عاقبت ال الضمير عمل والا فلا وقال الزجاج المنون
اقوى وابن عصفور المعرف وقيل المضاف والمنون سواء ويضاف للفاعل مطلقا
وللمفعول فيحذف وقال الكوفية لضرورة وابن الابرش نيوي ويجوز اتباعه في الاصح ونظر في عمل
فيما بعده رفعا ونصبا ويؤول المنون بالمبني للمفعول فيرفع وثالثها ان لزمه فعله ويحذف معه
الفاعل او وجب والغراء فالاقوال ورابعها لا يقدر البتة مسئلة يعمل المصدر البدل من فعله معمولة
وعامله المصدر وقيل المحذوف فعليه يجوز تقديمه وكذا على الاول في الاصح ومنع عمله خلف
مسئلة يعمل المصدر اسمه الميمي العلم باجماع واما الماخوذ من حدث بغيره فمنعه البصريون وجوزه
اهل الكوفة وبغداد قال الكسائي الاجر والذهب والقوت اسم الفاعل هو ما دل على
حدث وصاحبه ويعمل مفردا وغيره ومنع قوم عمل المكسر ومنع سيبويه المثنى والجمع المسند
للظاهر وقيل الناصب فعل مقدر منه وشرط البصرية اعتماده على ذي نفي او استفهام او
موصوف ولو تقديرا او موصول او على ذي خبر او حال قيل او اداة وكونه مكبرا وثالثها يعمل اللازم

التصغير

التصغير ما الح فالاصح يرفع فقط ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم المضمر ايضا وقوم يعمل ان تعدى
او ثلاثة فانه كان صلة ال فالجمهور يعمل مطلقا وثالثها ماضيا فقط ويضاف لمفعوله وجاز ان
كان ماضيا او المفعول ضميرا وقيل محله نصب ويتعين لفقد شرط الا مختصا ويجوز تقديم معموله
عليه لا ان جر بغير زائد قيل او به وجوزه قوم ان اضيف اليه حق او غير او جمع ويجوز على تقديره
وقيل لا ان كان خبر سببي او كان المعمول السببيه لا صلته عليه ولا معموله خلافا للكسائي مسئلة
يعمل بشرطه وفاقا وخلافا ما حول منه للمبالغة الى فعال وفعول ومفعال وفعيل وفعل وانكر
الكوفية الكل والجرمي فعلا دون فعيل وقال ابو عمر ويعمل بضعف وابو حيان لا يتعدى محلها
السماع واعمل ابن ولاد وابن خروف فعيلا مسئلة كهو في اسم المفعول فيرفع
مرفوع فعله وتجوز اضافته اليه دونه ولا يعمل ما بمعناه كذبيح وقبض وقتيل خلافا
لابن عصفور مسئلة كهو الصفة المشبهة به عملا لكن لا تعمل مضمرة ولا في اجنبي ولا تلاق
ولا المفعول ولا امر دبها غير الحال في الاصح فيها ثم هي اما صالحة للمذكر والمؤنث مطلقا او
لفظة لا معنى او عكسه اولا وتجرى الاولى على مثلها وضدها دون الباقي في الاصح ويعمل مع ال
ودونها رفعا فاعلا او بدلا ونصبا مشبها بالمفعول او تمييزا وجرا بالاضافة وفي مراتبها
خلاف في مجرد ومقرون بال ومضاف لضمير او لمجرد او لضمير المضاف لكن تجب الاضافة لمجرد
الى ضمير متصل بها في الاصح وتمتنع مع ال عارضتها او من اضافة لونها او ضمير ذيها وتقبح دون
ال المضاف لضمير ومنعها سيبويه اختيارا والمبرد مطلقا وكذا رفعها مطلقا العاري
من الضمير وال والاضافة الى احدها ومنع اكثر البصرية جر وجه ويتبع معمولها وقيل
الا بالصفة واذا كان معناها ال بتقارن رفعت ضميره مطابقة او لغيره ولم ترفع فلذلك
والا فالنعا وتكسيرها ان امكن اولى من الافراد في الاصح وثالثها ان تبعت جمعا واوجبه
الكوفية فيما لم يجمع وكذا التثنية واجرى كعملها اسم المفعول المتعدي لواحد وفاقا والجامد
المضمن معنى المشتق ومنع ابو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل ان امن اللبس وقال ابن عصفور
وابن ابي الربيع ان حذف المفعول اقتصارا وابن على مطلقا ومنعه الاكثر مطلقا وتوقف
ابو حيان فان تعدى بالحرف فلا في الاصح افعل التفضيل يرفع الضمير غالبا والظاهر في لغة
والاحسن ح تقدم من وكثيرا ان كان مفضلا على نفسه باعتبارين واقعا بين ضميرين
ثانيهما له والآخر الموصوف والوارد كونه بعد نفي وقاس ابن مالك النهي والاستفهام
ومنعه ابو حيان واعرب الاعلم مثله مبتدأ وخبرا وقد يحذف الضمير الاول
والنفي وتدخل من على الظ او محله او ذي محله ولا ينصب مفعولا به على الاصح ولا مطلقا
وفاقا وتلزمه من ولو تقديرا ان جرد والافراد والتذكير ان جرد او اضيف لنكرة خلافا
للفراء في النفي ومطابقتها خلافا لابن مالك في المشتقة وكونها من خبر المسند اليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)